التحرّر من الأطواق

حواجز وتحديات داخلية لانخراط الأكاديميين العرب في سوق العمل

"نظرة ميدانية"

كتابة: داني جال، سامي أسعد، مرام جبران مرعب

ورقة موقف

فبراير/ شباط 2019

22% فقط من الأكاديميين العرب يعملون بوظيفة كاملة في مجال دراستهم

التحدّي:

انخراط أكبر عدد ممكن من الأكاديميين من المجتمع العربي في سوق العمل بوظائف مرموقة في مجالات تخصصاتهم.

نشهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا متواصلا في عدد الطلاب الجامعيين من المجتمع العربي في إسرائيل (ارتفاع بنسبة 80% في السبع سنوات الأخيرة[1]) وفي اعقابها ازدياد عدد الأكاديميين العرب (بنسبة 237% في السنوات الـ 16 الأخيرة[2]). هذه الأرقام مُشجعة وتبيّن ان التخطيط الصحيح والعمل المُشترك بين الهيئات المختلفة (كمجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة والحكومة وجمعيات اجتماعية مدنية ومُشغّلين والمجتمع العربي بحد ذاته) يؤدي إلى تغيير الواقع وإلى فتح آفاق جديدة ومهمة. مع ذلك، وتيرة انخراط الأكاديميين العرب في عمل ملائم (لمجالات دراستهم) لا يتماشى مع الارتفاع المذكور سابقاً في عددهم. في البحث الذي أجرته جمعية كاف مشفيه بالتعاون مع صندوق ادموند دي روتشيلد تبيّن ان 22% فقط من الاكاديميين العرب يعملون بوظيفة كاملة في مجال دراستهم.[3] ينتج عن ذلك كمية أكاديميين عاطلين عن العمل آخذة بالازدياد، واكاديميين لا يعملون في وظيفة تلائم مؤهلاتهم الأكاديمية وأيضاً أولئك المجبرون على العمل في وظائف لا تتطلب خلفية أكاديمية وبالتالي يتلقون راتباً أقل بكثير من قدراتهم. سيترتب عن هذه الظاهرة، في حال استمرارها، أثر سلبي على شبيبة المجتمع العربي وعلى دوافعهم للعمل على الانخراط في المجتمع كما وأيضاً على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يدفع ثمناً (اقتصادياً واجتماعياً) باهظاً جرّاء عدم اندماج المجموعات السكانية المُهمشة في سوق العمل (يقدّر بعضهم ثمن عدم انخراط المستخدمين العرب في سوق العمل بحوال 40 مليار شاقل في السنة[4]، ووفقاً لتقديرات حديثة فإن عدم انخراط الرجال العرب بشروط مساوية لتلك في الوسط اليهودي تكلّف سوق العمل حوالي 10 مليارات شاقل سنويًّا[5]، أما العائد على الاستثمار لتشجيع تشغيل المرأة العربية فيصل، بتقدير متحفظ، إلى نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي[6]

[1] بحسب معطيات مجلس التعليم العالي/ لجنة التخطيط والموازنة 2018

[2] بحسب معطيات المعهد الحريدي للدراسات السياسية، نشر في "جودة حياة السكان في المجتمع الإسرائيلي"، نيتساه (كلينر) كسير وديميتري رومانوف

[3] بحسب دراسة اجرتها كاف مشفيه بتمويل من صندوق إدموند دي روتشيلد، تمّوز 2018، لم تنشر.

[4] https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0,7340,L-3731666,00.html
http://surveys.sni.technion.ac.il/files/events/20.04.2009/background.pdf

[5] تشغيل العرب في إسرائيل - تحدّي الإقتصاد الإسرائيلي، منتدى قيساريا، حزيران 2010

[6] Kasir (Kaliner), Nitsa and Eran Yashiv (2014). The Labor Market of Israeli Arabs – Key Features and, Policy Solutions, Tel-Aviv University

الصورة: يطرح هذا المقال وجهة نظر شاملة لفهم الحواجز. وهو مهم جداً في الحالات التي يجب فيها بلورة حل استراتيجي وطرق عمل مبتكرة خارجة عن نطاق التفكير التقليدي تؤدي إلى تغيير الوضع بشكل جذري.

الأسباب المعروفة:

على ضوء الفجوة المذكورة بين كمية أصحاب الألقاب الجامعية وكمية الأكاديميين الذين يعملون بوظيفة في مجال دراستهم، يجدر بنا التعمق لفهم الأسباب والتحديات والحواجز التي تقف في وجه الأكاديميين العرب في طريقهم للانخراط في وظائف لائقة في سوق العمل.

تقدّم الأدبيات المُختلفة (كالأبحاث الأكاديمية وأبحاث الجمعيات ووثائق عمل الحكومة) في السنوات الأخيرة تفسيرات مختلفة للفجوة المذكورة، يمكن تقسيمها لثلاث مجموعات أساسية: 1) الدولة؛ 2) المشغّلون؛ و3) المجتمع العربي وأبنائه المرشحون للعمل. تُركّز هذه الوثيقة على المجموعة الثالثة، لكن يبدو انه لا يمكن عرض الصورة الكاملة دون التطرّق الى دور كل من الدولة والمشغّلين في صورة الوضع الراهن المؤسف. بالنسبة للدولة، فقد نُشِرت الكثير من الأبحاث والتقارير التي تبيّن ان الدولة تستثمر موارد تربويّة في الطالب العربي اقل بكثير مقارنةً بالطالب اليهودي في إسرائيل (في الساعات التعليمية، المباني وعدد الطلاب في الصف وساعات الإثراء وما شابه، على سبيل المثال: بحسب معطيات الدولة الطلاب اليهود في الشرائح الضعيفة يحصلون على ميزانيات اعلى من الطلاب العرب الموجودين في نفس الشريحة. تصل الفجوة حوالي 30% في التعليم الابتدائي، وتزداد لحوالي 50% في المدارس الإعدادية وترتفع إلى حوالي

75% في المدارس الثانوية[7]). أما بالنسبة للمشغّلين، وبالرغم من التحسّن الواضح في الوعي والرغبة بالتنويع في مكان العمل، الجو السياسي في إسرائيل والمخاوف وقلة المعرفة بالمجتمع العربي وضعف وصول وفهم المشغّلين لمميزات واحتياجات المجتمع العربي، تتسبب في حدوث نقص بتمثيل المُستخدمين العرب في أماكن العمل في البلاد. لا يمكن إلغاء دور الدولة والمشغلين في هذه المشكلة، لكن يجدر النقاش بتعمق في الحواجز والتحديات الداخلية في حياة الشابات والشباب العرب الذين سيصبحون لاحقا مرشحين للعمل في وظائف في سوق العمل الإسرائيلي عندما يحين الأوان.

تعرض الأدبيات الأكاديمية[8] [9]التحديات والعوائق التالية كتفسير لتمثيل المنقوص للموظفين العرب في سوق العمل الإسرائيلي.

البعد الجغرافي عن مراكز التشغيل، النقص في وسائل المواصلات العامّة، الفجوات الثقافية واللغوية، النقص في حضانات الطفولة المبكرة الممولة من الدولة، عدم الخدمة في الجيش او الخدمة المدنية، عدم الثقة في السلطة، التمييز العنصري من قبل المشغّلين وقلّة العلاقات والتشبيك (واحد من كل ثلاث مستخدمين في إسرائيل يتوظّف بطريقة "صديق يُجند صديقه")[10]

في حين أن هذه التفسيرات صحيحة، إلا أنها تتطلب مزيدًا من التفصيل والتوضيح، والتمييز في الفروق الدقيقة وفي المنظور العام الشامل. الحواجز المختلفة مترابطة ومتداخلة. ليس من الصواب التطرّق لكل منها على حدة بل يجب أن نفهمها ككتلة واحدة.

يطرح هذا المقال منظورا شاملا لفهم الحواجز. هذا المنظور مهم جداً إذا رغبنا ببلورة حل استراتيجي وطرق عمل مبتكرة خارجة عن التفكير التقليدي وتفتح آفاقاً غير معهودة.

نموذج جديد – منظومة "الأطواق"

[7] برنامج شامل للاندماج الاقتصادي في المجتمع العربي، سلطة التطوير الاقتصادي للأقليات، وزارة المساواة الاجتماعية، تمّوز 2016

[8] انظر مثلاً تحليل العقبات في الاندماج بالعمل في مناقصة تشغيل مراكز التوجيه المهني للسكان العرب، على يد وزارة العمل والرفاهية والخدمات الاجتماعية: بند 3، صفحة 41

[9] عيران يشيف ونيتساه (كلينر) كسير، اقتصاد المجتمع العربي في إسرائيل، كتاب "אורות וצללים בכלכלת השוק – המשק הישראלי 1995-2015"، معهد فالك في الجامعة العبرية. (تحرير آفي بن بست وريئوبن غروناو وآساف زوسمان). قريباً.

[10] https://www.themarker.com/career/1.2230213